

22 ألف مصنع خليجي و60 شراكة مالية مرتقبة.. واتفاقيات نوعية تفتح آفاقا اقتصادية جديدة

السلوم: «صنع في الخليج» و«فنتك» يعرزان مكانة البحرين مركزا إقلييميا للصناعة والمال والاستثمار



○ أحمد السلوم.

التواصله لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في تنوع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته واستقطاب الاستثمارات النوعية. وأشار إلى أن منتدى «صنع في الخليج» شكل محطة مهمة في مسيرة التكامل الصناعي الخليجي، وخصوصًا مع ما كشفه من مؤشرات تعكس حجم القاعدة الصناعية لدول المجلس، التي تضم أكثر من 22 ألف مصنع يعمل فيها نحو 1.7 مليون عامل، وتسهم الصناعات التحويلية بنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، فضلًا عن طرح مشروع يستهدف توفير 20 فرصة استثمار صناعي مشترك، أُنجزت خمس منها في مرحلته الأولى. وتؤه السلوم بالناتج العملية

للمنتدى، ومن بينها اتفاقية تصنيع 300 قارب نفاث في البحرين خلال الفترة من 2026 إلى 2028، بقيمة نهائية للمنتجات تتراوح بين 15 و17 مليون دولار، إلى جانب شراكات صناعية وتجارية أخرى، مؤكّداً أن مثل هذه الاتفاقيات تعزز فرص توطين الصناعة وتنشيط

اعتماد إدراج بند النيبال بفارق 24 صوتا

877 صوتا مؤيدا لمقترح البند الطارئ بشأن حرية الملاحة والأمن البحري في الاتحاد البرلماني الدولي

التصويت، انطلاقًا من إيمانها الراسخ بقواعد العمل البرلماني وآليات الممارسة الديمقراطية، ومواصلة جهودها في التعبير عن مواقف ورؤى ملكة البحرين، والدفاع عن مصالحها ومصالح شعوب المنطقة، وتعزيز حضورها في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وقد بادرت الشعبة البرلمانية لملكة البحرين استنادًا إلى القاعدة رقم (11) من قواعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن تقديم مقترحات البند الطارئة،

بتقديم مقترح البند الطارئ، وذلك في ضوء نشوء حالة خطيرة طرأت مؤخرًا وتثير قلقًا دوليًا، بما يستدعي تحركًا عاجلًا وبيرر طرحها على الجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ موقف برلماني بشأنها. وقد عقدت العديد من اللقاءات الثلاثية مع الوفود البرلمانية لدعم المقترح.

وتنص الفقرة رقم (2) من القاعدة رقم (11) من قواعد الجمعية العامة للاتحاد البرلمانية الدولي، على أنه: لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية. كما يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر إدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه. ولا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم ترد إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

وجاء مقترح البند الطارئ لملكة البحرين انطلاقًا مما تواجهه طرق التجارة البحرية العالمية والممرات والمضائق المستخدمة للملاحة الدولية من مخاطر متزايدة في منطقتي الخليج العربي والبحر

تصنّر مقترح البند الطارئ المقدم من الشعبة البرلمانية لملكة البحرين أعمال الجلسة العامة للجمعية العامة الـ153 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث حظي بدعم وتأييد كبير من المجموعة العربية والبرلمانات الصديقة خلال عملية التصويت على البند مساء (الأربعاء)، والذي جاء تحت عنوان «ضمان حرية الملاحة والأمن البحري وتدفق التجارة الدولية عبر الممرات والمضائق البحرية وفقًا للقانون الدولي: دعوة إلى تحرك برلماني عاجل».

وحاز مقترح البند الطارئ على 877 صوتًا مؤيدًا من الوفود البرلمانية المشاركة في أعمال الجمعية العامة من بين 3 بنود مقترحة طبقًا لقواعد الاتحاد البرلماني الدولي المعمول بها، فيما جرى اعتماد إدراج البند الطارئ الذي تقدمت به النيبال بفارق عدد 24 صوتًا فقط تحت عنوان «اتخاذ إجراءات برلمانية عاجلة للتصدي للكوارث المرتبطة بالمناخ وتعزيز القدرة على الصمود في منطقة الهيمالايا والمناطق الأخرى المعرضة للخطر، بما يؤكد نجاح الدبلوماسية البرلمانية والبحرية في تصد العمل البرلماني الدولي، والتحشيد نحو توحيد المواقف والرؤى إزاء القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، والتي تخدم المصالح التنموية الراسخة التي تتطلع لها دول وشعوب العالم.

وأعرب وفد الشعبة البرلمانية لملكة البحرين عن بالغ اعتزازه بما شهدته مشاركة المملكة من حضور فاعل في أعمال الجمعية العامة، وما عكسته المبادرة بالتقدم بمقترح البند الطارئ من حيوية الدبلوماسية البرلمانية البحرينية وحرصها على طرح القضايا ذات الأولوية على أجندة العمل البرلماني الدولي، مشيرة إلى ما حظي به المقترح من استحسان ودعم من عدد كبير من الوفود البرلمانية المشاركة، ومؤكدة في الوقت ذاته احترامها وتقفيها لنتائج

الخدمات المالية بأكثر من 17% من الناتج المحلي الإجمالي تؤكد أهمية مواصلة الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وأكد السلوم أن القيمة الاقتصادية للحدثين لا تقتصر على الاتفاقيات المباشرة، بل تمتد إلى استقطاب المستثمرين، وتنشيط قطاعات الضيافة والسياحة والخدمات، وتعزيز حضور البحرين على خريطة الأعمال الإقليمية والدولية.

واختتم بتأكيد أن النجاح التنظيمي والاقتصادي للفعاليتين يعكس فعاءة الكوادر الوطنية، مشيدًا بجهود الجهات المنظمة والشركاء من القطاعين العام والخاص، ومؤكّدًا أهمية متابعة الاتفاقيات والمبادرات وترجمتها إلى مشروعات واستثمارات فعلية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين.

بدعم من المجلس الاعلى للصحة نظمت جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB)، بالتعاون مع مؤسسة «رائدات» (Ra'edat)، مبادرة «Blooms in Pink»؛ وهي مبادرة توعوية تعنى بالصحة والرفاهية استمرت مدة يومين (6 و7 أكتوبر) دعماً لشهر التوعية بسرطان الثدي والمبادرات الصحية الوطنية في ملكة البحرين. وقد جمعت المبادرة نخبة من المتخصصين في الرعاية الصحية، والقادة المحليين، وشركاء من قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى الطلبة والموظفين والجمهور، بهدف التشجيع على الكشف المبكر والرعاية الصحية الوقائية، وتعزيز الفهم الشامل لمفهوم الرفاهية والصحة المتكاملة.

وخلال حفل الافتتاح، رحب الدكتور حسن الملا، رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا، بالضيوف الكرام، وسلط الضوء على التزام الجامعة بالمشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية، قائلاً: «نؤمن في جامعة البحرين للتكنولوجيا بأن الجامعات تتحمل مسؤولية تتجاوز مجرد التحصيل الأكاديمي؛ فمن خلال مبادرات كهذه، تسعى الجامعة إلى تمكين مجتمعاتها بالمعرفة، ودعم الأولويات الصحية الوطنية، وإلهام التغيير الإيجابي عبر التعليم والتوعية».

وتأكيداً لأهمية التعاون في النهوض بالصحة العامة، شدد عبيدلي العبيدلي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة «رائدات»، على قيمة العمل الجماعي في بناء مجتمع أفضل، قائلاً: «يتحقق التغيير الهادف عندما تتكاتف المجتمعات وتتوحد جهودها نحو هدف مشترك. ومن خلال تعزيز الشراكات وتشجيع الحوار المفتوح حول القضايا الصحية، يمكننا نشر التوعية، وتشجيع التدخل المبكر، وترسيخ ثقافة الرفاهية للجميع». واستمع الحضور إلى نخبة من الخبراء الذين تناولوا موضوعات متنوعة شملت الفحص الدوري لسرطان الثدي، والمرونة العاطفية، والرعاية الذاتية، وأنماط الحياة الصحية.

وفي كلمتها الرئيسية التي حملت عنوان «الكشف المبكر عن سرطان الثدي في البحرين: بين الماضي والحاضر»، أكدت الدكتورة أمل الريس، استشارية جراحة الأورام وجراحة الثدي في مستشفى الكندي، أهمية الفحص المبكر وبرامج التشخيص الدوري، قائلة: «لا يزال الوعي والفحص المبكر من أكثر الوسائل فعالية لتحسين النتائج وإنقاذ الأرواح؛ فكلما زاد وعي مجتمعنا، تعززت قدرتنا على رصد المخاطر في مراحلها المبكرة».

كما شارك الحضور في جلسة قدمتها الدكتورة سمر فخرو، الاختصاصية النفسية السريرية، بعنوان «ما بعد التشخيص: دعم السلامة العاطفية»، تناولت خلالها الأبعاد النفسية والوجدانية المرتبطة بالتعامل مع تشخيص الإصابة بالسرطان. وقالت:

تستضيف ملكة البحرين، المنتدى القومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط في نسخته السابعة، خلال الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2026 بمشاركة الدكتور عبدالطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، رئيس لجنة الشؤون الدولية لحقوق الإنسان.

ويقام المنتدى تحت شعار «تعزيز استدامة الجهود من خلال الإبداع والشراكات» بما يعكس التزام ملكة البحرين ودول المنطقة الراسخ بمواصلة دعم الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز استدامتها وقدرتها على مواكبة التطورات التي تشهدها هذه الجريمة وتنوع آلياتها. من جهته، أكد نيراس محمد طالب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أن ملكة البحرين ودول المنطقة تولي اهتمامًا كبيرًا بملف مكافحة الاتجار الدولية، مع إقامة فعاليات وبرامج تدريبية مشتركة بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالتنسيق الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع تبادل الخبرات يعكس حجم هذا الاهتمام والتقدم المحقق في هذا المجال.

وأضاف أن هذه النسخة من المنتدى تتميز بمشاركة غير مسبوقة من القطاع الخاص، بما يعكس نجاح الجهود الوطنية والإقليمية في خلق ثقافة مؤسسية ومجتمعية راسخة بأهمية التصدي لهذه الجريمة الدولية العابرة للحدود، وعق

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم هذه الجهود. وأشار إلى أن مشاورات وجلسات المنتدى تم تحديدها بغاية فائقة لتتواءم مع أوضاع المنطقة والمستجدات المرتبطة بهذه الجريمة، بما يسهم في تطوير آليات مبتكرة للتصدي لها، وتبني مبادرات نوعية تدعم استدامة الجهود على المدى الطويل، وتواكب التحديات المتجددة في هذا المجال.

وأعرب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن تطلعه إلى أن يحقق المنتدى أهدافه، وأن يسهم في الخروج بتوصيات رئيسية تسهم في ترسيخ وتوحيد جهود منطقتنا في مواجهة ومكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص. ويصاحب أعمال المنتدى معرض «إنسان»، الذي يشارك فيه نخبة من الفنانين، ويسلط الضوء على دور الشراكات، والفن في دعم جهود التوعية بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويشترك في المنتدى رؤساء اللجان الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب ممثلين عن جمهورية مصر العربية الشقيقة، والملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، بالإضافة إلى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة والملكة المتحدة الصديقة، علاوة على مشاركة منظمة الأمم المتحدة من خلال المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة



جامعة البحرين للتكنولوجيا تستضيف مبادرة «Blooms in Pink» لتعزيز صحة رفاهية المجتمع

يُعد العلاج الطبي جزءاً واحداً فقط من مسيرة الاستشفاء؛ إذ تنسب السلامة العاطفية ودعم الأسرة والمرونة النفسية أهمية توازي التدخل الطبي في مساعدة الأفراد على مواجهة التحديات والحفاظ على جودة حياتهم».

وركز اليوم الثاني على جوانب أوسع تتعلق بالصحة الشخصية: حيث قدمت الدكتورة أمل الجودر، ممارس مرخص علم النفس الإيجابي، عرضاً بعنوان «الرعاية الذاتية: رحلت نحو العافية من الألف إلى الياء»، شجعت فيه الحضور على تبني عادات صحية وإعطاء الأولوية لسلامتهم الشاملة. وقالت: «إن الرعاية الذاتية ليست ترفاً، بل هي التزام مدى الحياة يتيح لنا الحفاظ على صحتنا الجسدية وسلامتنا النفسية وجودة حياتنا بشكل عام».

من جانبها، قدمت حوراء العرادي، أخصائية التجميل والعناية بالبشرة المعتمدة، جلسة بعنوان «بناء وروتينك المثالي للعناية بالبشرة»، استعرضت فيها نصائح عملية حول التطبيقات الصحية للعناية الشخصية. وقالت: «يُعد الاهتمام بشرتنا جزءاً مهماً من الرعاية الذاتية؛ إذ إن فهم الممارسات الصحية الصحيحة يساهم في تعزيز الثقة بالنفس وشعور الرفاه وتبني نمط حياة أكثر جودة وصحة».

وإلى جانب الجلسات التوعوية، نُصمّنت المبادرة مجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة، شملت استشارات طبية متخصصة، وورش عمل حول العناية الشخصية والتعافي، وتوفير مصادر إرشادية ومعلوماتية، ما أتاح للمشاركين الحصول على توجيه ودعم مباشرين من الخبراء.

وفي معرض حديثه عن أهمية الشراكات الاستراتيجية، سلط الدكتور عدنان التميمي، نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية، رئيس قسم المشاركة المجتمعية في جامعة البحرين للتكنولوجيا، الضوء على دور التعاون في تحقيق أثر اجتماعي ملموس، قائلاً: «من خلال مبادرة (UTB CAREs) والجهود المشتركة لشركائنا والشعبي المعنيت، يمكننا تمكين الأفراد بالمعرفة، واتخاذ خطوات استباقية، وإحداث فرق حقيقي في حياة مجتمعنا».

كما أعربت جامعة البحرين للتكنولوجيا عن خالص تقديرها لشركائها من المؤسسات والجهات الداعمة، وهي: مستشفى الكندي، ومستشفى رويال البحرين، ومركز مدسটার الطبي، ومركز أدارا للتدريب، وعيادات ومستشفى البحرين التخصصي، وشركة الخليج للتكنولوجيا؛ وذلك لقاء شراكتهم القيمة وورهم الفاعل في دعم جهود الجامعة لتعزيز الصحة العامة لدى كوادرها والمجتمع المحلي. وقد أثمرت هذه المساهمات في نجاح المبادرة، مجسدة التزاماً جماعياً بإحداث أثر اجتماعي إيجابي وتوطيد أواصر الشراكة المجتمعية.

البحرين تستضيف المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الأسبوع القادم

المخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي (UN-ODC).

كما يشهد المنتدى مشاركة تيريبرا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة السابقة، رئيسة المفوضية العالمية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص، في كلمة مصورة تتحدث خلالها عن «التكنولوجيا والابتكار في مواجهة الاتجار بالأشخاص: التحديات والاتجاهات المعاصرة».

ومن المقرر أن يشهد المنتدى جلسات نقاشية، حيث تبحث الجلسة الأولى «التحديات والحلول الوطنية لمكافحة الجريمة، بما يسهم في الخروج بتوصيات رئيسية تسهم في ترسيخ وتوحيد جهود منطقتنا في مواجهة ومكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص. ويصاحب أعمال المنتدى معرض «إنسان»، الذي يشارك فيه نخبة من الفنانين، ويسلط الضوء على دور الشراكات، والفن في دعم جهود التوعية بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويشترك في المنتدى رؤساء اللجان الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب ممثلين عن جمهورية مصر العربية الشقيقة، والملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، بالإضافة إلى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة والملكة المتحدة الصديقة، علاوة على مشاركة منظمة الأمم المتحدة من خلال المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة